الشركات الاجنبية العاملة في العراق كري – مكنزي و اندرو وير أنموذجاً

م.م : علي عبد الرحيم محمد الدليمي
مديرية التربية في محافظة بابل

Foreign companies operating in Iraq - Cree - McKenzie and Andrew Weir as a model

Ali Abdul Rahim Muhammad Al Dulaimi
Directorate of Education in Babylon Governorate
ali.a.alraheem1991@gmail.com

Abstract:

This research studies foreign companies operating in Iraq since the beginning of the seventeenth century and the role that these companies played in Iraqi trade through their control over raw materials and dates trade, which eventually led to their control over the country's economy and price control. These companies worked (Cree-McKenzie and Andrew Weir) and with the support of the British government to link the Iraqi economy with global capital to demonstrate the growth of British interests in Iraq .

The research also studied the role played by foreign companies in the growth of British interests and colonial penetration through their contact with some sheikhs and merchants in order to create the atmosphere and ideas to accept their presence. These companies also practiced spying on Ottoman sites and drawing military maps necessary for future military actions .

Keywords: Cree-McKenzie, Andrew Weir, the economic and political role of Cree-McKenzie and Andrew Weir.

ملخص

درس هذا البحث الشركات الاجنبية العاملة في العراق منذ بداية القرن السابع عشر و الدور الذي لعبته في التجارة العراقية من خلال سيطرتها على المواد الاولية ,و كذلك تجارة التمور , ما ادى في نهاية المطاف الى سيطرتها على اقتصاد البلد و التحكم في الاسعار , كما عملت هذه الشركات و أهمها (كري – مكنزي و اندرو وير) و بمساندة الحكومة البريطانية على ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال العالمي للتدليل على نمو المصالح البريطانية في العراق .

درس البحث الدور الذي لعبته الشركات الاجنبية في تنامي المصالح البريطانية و التغلغل الاستعماري من خلال اتصالها ببعض الشيوخ والتجار من اجل تهيئة الاجواء والافكار لتقبل وجودهم , كما مارست تلك الشركات التجسس على المواقع العثمانية و رسم الخرائط العسكرية اللازمة للاعمال العسكرية مستقبلاً .

الكلمات المفتاحية : شركة كري – مكنزي , شركة اندرو وير , الدور الاقتصادي والسياسي لشركة كري – مكنزي و اندرو وير).

المقدمة

اكتسب العراق أهمية كبرى بالنسبة للسياسة البريطانية منذ بداية النشاط البريطاني في الخليج في القرن السابع عشر وتنوعت المصالح البريطانية في العراق عن طريق شراء المواد الأولية من جلود وصوف وعرق سوس وغيرها , وكذلك عملت على ربط اقتصاد العراق بالرأسمال الأجنبي عن طريق تأسيسها شركات عدة منها شركة (**كري – مكنزي**) وشركة (**اندرو وير**) وغيرها من الشركات الأجنبية الأخرى.

وتكون هذا البحث الذي جاء بعنوان (الشركات البريطانية العاملة في العراق كري – مكنزي واندرو وير أنموذجا) من ثلاث مباحث و مقدمة وخاتمة

إذ جاء المبحث الأول بعنوان (**شركة كري – مكنزي البريطانية)** وتناولنا فيه تأسيس الشركة والتجارة التي عملت فيها بالإضافة الى ذلك استعرضنا أسماء البواخر التي كانت تسيرها الشركة الى جانب الاعمال غير التجارية التي انت تقوم بها البريد .

وتضمن المبحث الثاني بدايات تأسيس (**شركة اندرو وير البريطانية**) والاعمال التجارية التي تميزت بها (التمور) فضلاً عن عقد اتفاقيات الاحتكار لتجارة التمور والبلدان المصدرة لها الى جانب عملية انتهاء اتفاقية الاحتكار.

وتابع الباحث في المبحث الثالث والأخير الذي جاء بعنوان (**الدور الاقتصادي والسياسي لشركة مكنزي واندرو وير**) والذي استعرض فيه الدور الاقتصادي الذي أدته تلك الشركات . وانتهى البحث بخاتمته وضع الباحث استنتاجاته فيها.

واعتمد الباحث على عدد من المصادر العربية والمعربة ويأتي في مقدمتها : كتاب (دور البصرة التجاري في الخليج العربي (1769–1914) للمؤلف حسين محمد حسين القهواتي , وكتاب (نخلة البصرة ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها و صناعتها وتجارتها) للمؤلف عبدالجبار البكر , وكتاب (البصرة في الفترة المظلمة) للمؤلف حامد البازي .

و أغنت المصادر اعلاه البحث بمعلومات مهمة و دقيقة عن ظروف تأسيس الشركات , فضلاً عن احتوائها على اهم الادوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها داخل العراق.

المبحث الاول :

شركة كري . مكنزي البريطانية :

وهي شركة أجنبية تأسست في البصرة سنه 1840 م وكانت تمثل الشركة الهندية البريطانية للسفن التجارية وكذلك تمثل شركة (**lyach brother ltd**) للملاحة النهرية في دجلة وباتحادها مع (**Glay Pauland Company**) التي تأسست في بوشهر العام 1865 تكونت شركة عملاقة للنقل البحري والنهري في العراق والخليج مع الهند وتوسع عملها به الى استيراد السلع البريطانية والهندية من بينها القطن والبن والأسلحة والرز وتصدير الحرير والخشب والتوابل كما عنيت الشركة بتجارة التمور والحبوب والخيول العربية والفارسية الأصيلة واستيراد الآلات والمكائن من أوربا وكان لها أسطول كبير من السفن البحرية وأسطول أخر من السفن النهرية والزوارق [1] .

([1]) صحيفة الوسط ، البحرين ،العدد 5072 ، الثلاثاء 26 يوليو 2016.

وكانت تمتلك في العشار معمل كبير للإصلاح السفن و صيانتها الذي تم افتتاحه عام 1920 وتمتلك الشركة وكلاء تامين ومقاولات بحرية, و فتحت لها فروعاً في بندر عباس ولنجة والبحرين كما كانت شركة **كري – مكنزي** الوكيل البحري في البصرة لشركة اكوا والنواة الأولى لتأسيس شركة (**pritish India Steam Navigation company**) والتي كانت تمتلك عشرات السفن الكبيرة لنقل البريد و الركاب عبر البحار والمحيطات في العالم كافه ومنها سفن الركاب المعروفة برحلاتها المنتظمة بين الهند والبصرة مروراً بموانئ الخليج ومنها السفينة المعروفة (**Arabia**) [1].

ويوجد لديها عدد كبير من السفن منها (دامرا ، وامرا، ودواركا ، وسواركا ، ودارا، وداريسا ، وأكرا) وغيرها من السفن [2].

هذا ولم تواجه هذه الشركة أي صعوبات في نقل التمور لأنها تنتج في موقف قريب من ميناء البصرة [3].

ويعد المستر باني الذي وصل الى البصرة عام 1914 من أشهر الشخصيات الأجنبية الذين تعاقبوا على أدارة شركة **كري – مكنزي** وينافسه في الشهرة المستر كامبيل الذي وصل الى البصرة بعام 1913[4] ,وكانت الشركة تمثل شركة بيت لنج للملاحة النهرية في نهر دجلة مزلق يسمى (دوكيارد) [5] لتصليح الزوارق التجارية والسفن النهرية والجنائب [6].

وتدعى وكالة شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية في البصرة باسم شركة **كري مكنزي** وتسمى شركة **بيت الوكيل** وانتشرت فروعها في سائر موانئ الخليج الأخرى وشبه القارة الهندية ففي مومباي وكاجي مثلتها شركة (ماكينة . مكنزي) وفي مسقط شركة (كاول) وفي بندر عباس ولنكه والبحرين وأبو شهر شركة (كري بول) وفي المحمرة شركة (**كري – مكنزي**) امتلكت رصيفا ومستودعا على صدر نهر العشار في البصرة وسيرت بواخر كبيرة بين الهند والبصرة مرورا بموانئ الخليج أسبوعيا ومن لندن الى البصرة بمعدل باخرة كل شهر, بالإضافة الى نقلها البريد الهندي الى البصرة وتاجرت بمختلف السلع الواردة والصادرة, وتخصصت احيانا في تصدير الحبوب والخيول من ميناء البصرة الى الهند وأشهر بواخرها التي تمر بمياه الخليج العربي ذهابا وإيابا بين بومباي مرورا بكراجي وكوادر وجاسك وبندر عباس وهنكام وبوشهر والبصرة ,وغالبا ماكانت تتزود بالوقود في منتصف الطريق في جزيرة هنكام [7].

([1]) المصدر نفسه.

([2]) شبكة المعلومات الدولية ، منتديات واتا الحضارية ، WWW.Wata.cc .

([3]) ثورة نصيف جاسم ، تجارة العراق في العهد العثماني (1850 – 1913) ، دراسة تاريخية ، جعفر العصامي للطباعة ، بغداد ، 2015 ، ص220 .

([4]) شبكة المعلومات الدولية ، منتديات واتا الحضارية ، WWW.Wata.cc .

([5]) الدوكيارد أو الداكير: هي منطقة صناعية تطل على ضفة شط العرب مقابل منطقة كرد لان عند الضفة الشرقية للنهر ، ويبدو أن أصل التسمية انكليزي (**dockyard**) ويعني ساحة الرصيف لكونها جزيرة خضراء محاطة من جميع جوانبها بالماء واشتهرت بصناعة وإصلاح السفن الكبيرة والزوارق بأنواعها للمزيد ينظر شبكة المعلومات الدولية : منتدى قبيلة بلي الرسمي ، WWW.bluwe.com .

([6]) حامد البازي، البصرة في الفترة المظلمة، دار منشورات بصري، بغداد، 1969، ص 115 .

([7]) حسين محمد حسين القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، مطبعة الرشاد، بغداد، 1980، ص280-281 .

ومن الجدير بالذكر أن الشركات البريطانية (**كري . مكنزي**) ولنج و موير كانت تسيطر على معظم تجارة تصدير التمور , وفي عام 1886 عهدت السلطات العثمانية المحلية في البصرة مرة أخرى الى منع تصدير التمور الى الخارج ,لاعتمادهم على التمر كغذاء رئيسي بدل الحبوب ولاسيما القمح نتيجة انتشار الجراد في ذلك العام وقد أرسل والي البصرة كتابا الى نائب القنصل البريطاني يطلب فيها منه تعميم قراره على الشركات البريطانية العاملة في مجال تصدير التمور في البصرة [1].

وقد حاولت الشركات المصدرة للتمور **كري – مكنزي** وغيرها من الشركات الاتفاق في ما بينها لفرض أسعارها على المنتجين في موسم عام 1887 م الا أنها لم تفلح في مسعاها, ومن جهة أخرى عندما أطلقت الشركات الأجنبية بمرور الزمن على معدل أسعار التمور محليا وأسعارها في الأسواق الخارجية ,واستمرت في التجارة وبادرت إلى تصدير التمور حتى بعد الموسم [2].

أن الجزء الأعظم من تجارة وتصدير التمور العراقية كانت تقوم به خمس شركات أوربية كبيرة وثلاث شركات عراقية ,وان من المفيد المقارنة بين الشركات الأجنبية لتصدير التمور في الثمانينات القرن الماضي مع ثلاثينيات القرن العشرين , والجدير بالملاحظة هو دخول بعض شركات التصدير وبلوغها شأناً مهما مثل شركة فرانك ستريك والشركة الإفريقية الشرقية وشركة سورلين (البصرة) المحدودة والشيء الأخر هو اختفاء أو اندماج شركات أخرى مع بعضها مثل شركة **كري – مكنزي** ولنج اخوان ، وماير تويري وشركة وأهان وغيرها من الشركات الأخرى ولكن من الملاحظ أن شركة **اندرو وير** استمرت في زيادة مساحتها في تجارة تصدير التمور, وذلك بدون شك نتيجة اختفاء بعض الشركات من جهة واندماج بعضها الأخرى من جهة أخرى ، ويبدو أن شركة تصدير التمور العراقية قد ضمت في ثلاثينيات القرن الحالي معظم الشركات الوطنية الخمسة الباقية ولم تنشا الى شركة محلية واحدة جديدة هي شركة عبد الرحمن السعيد والظاهرة والبارزة في سوق تجارة التمور هي ميلها الى التركيز وبصورة خاصة بين الشركات الأجنبية وكذلك بين الشركات الوطنية لتصدير التمور[3].

ونتيجة لتوتر العلاقات بين شركة لنج وشركة عمان العثماني ,واستغلت شركات بريطانية أخرى منها شركة **كري . مكنزي** توتر العلاقات بين السلطة العثمانية وشركة لنج في العراق , فقدمت طلبا عام 1885 للحصول على امتياز للملاحة في المياه العراقية الا ان مجهوداتها باءت بالفشل امام مناورات شركة عثمانية وبريطانية مشتركة للملاحة في نهر دجلة وتوجه رئيسها الى اسطنبول عام 1886 للاتفاق على الأمر، رغم أن المفاوضات احتفظت بشان تأسيس الشركة الجديدة الا أنها أفلحت في تخفيض التوتر بين الطرفين [4].

وجرت محاولات من السير **جي – مكنزي** مدير الشركة البريطانية الهندية للملاحة البخارية التي كانت تقوم بتسيير العديد من المراكب البخارية للتجارة ونقل البضائع والبريد بين موانئ الخليج العربي لعقد اتفاقية تنص على الاستفادة من بواخر الإدارة الحميدية مع تعويض مناسب جداً للفوضى الإدارية التي تعيشها, وفي تشرين الأول عام 1905 قام السير مكنزي بتزويد وزارة الخارجية بمسودة الاتفاق, وتنص على قيام الشركة المذكورة بإيجار أو

([1]) حسين محمد حسين القهواتي ، المصدر السابق ، ص359 .

([2]) المصدر نفسه ، ص360 .

([3]) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق1864-1958، ج1، المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، 1965، ص140 .

([4]) حسين محمد حسين القهواتي ، المصدر السابق ، ص227 .

أدارة البواخر الحميدية ولكن سرعان مافشلت تلك المفاوضات ، ولم يفت ذلك من عضد مكنزي فاستمر في جهوده بالاشتراك مع المستر لنج والمستر دارسي ولكن المستر لنج كان راغباً في أيجاد قاعدة مشتركة للتعاون في الخدمات الملاحية بينه وبين الإدارة الحميدية , لذلك اقترح دمج الشركتين ولم يجد له عملياً للاتفاق بصورة كلية [1].

وان امتلاك الشركة لبساتين النخيل في المعقل والمستودعات الواسعة للحبوب والمخازن الكبيرة للصوف والمعامل , لضغطه على شكل بالات وورشات لترميم السفن , وفي عام 1879 أصبحت شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية المتمثلة بوكيلها **كري مكنزي** أكثر اتحاداً وتعاوناً مع شركة لنج ,وأصبح لدى وكلاء الشركتين مصالح مشتركة من تشجيع واستيراد البضائع الصناعية من بريطانيا والهند الى البصرة وبغداد وتصدير المواد الأولية والمحاصيل الزراعية من العراق الى أوربا والهند, لدرجة أصبح المنظر وقوف أكثر من عشر بواخر محملة بالمنتجات على شكل خط طويل في مياه شط العرب امام ميناء البصرة امراً مألوفاً , وهذا يوضح بان الاقتصاد الزراعي والحيواني في العراق تحول الى اقتصاد دائم للربح ,ومعظم تلك الإرباح كانت تجنيها شركة لنج والشركات الأجنبية الأخرى التي شرعت تنافسها للحصول على امتياز للملاحة في نهر دجلة [2].

ومن البواخر التي كانت تسيرها شركة **كري . مكنزي** الى العمل في البحار والمحيطات كما في الجدول الآتي :.

ت	اسم الباخرة	سرعتها (عقدة)	حمولتها (طن)	عدد ركابها
1	**كبتنه أو كابرتيه**	15	1115	256
2	**بنبه**	12	1536	200
3	**بزوليا**	12	1554	200
4	**بغداد**	12	1271	180
5	**كيلوه**	12	1552	200
6	**سملا**	12	1615	180
7	**رانوك**	----------	----------	----------
8	**جاوه**	----------	----------	----------
9	**فالتو**	----------	----------	----------

ومن البواخر التابعة الى شركة **كري – مكنزي** المسماة (بغداد) كانت تلك الباخرة تقف مع عدد من السفن امام أبي الخصيب ومهيجران وغيرها من قرى جنوب العراق لنقل الحاصلات الزراعية والحيوانية الى كافة أنحاء العالم[3].

([1]) فؤاد قزانجي ، العراق في الوثائق البريطانية (1905–1930) ، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1989 ، ص48 .

([2]) حسين محمد حسين القهواتي ، المصدر السابق ، ص220–221 .

([3]) حامد البازي ، المصدر السابق ، ص 59 .

وكان لشركة **كري – مكنزي** عمل أخر غير التجارة وهو العمل بالبريد وكان ذلك يتم من خلال البواخر التابعة لها ومنها الباخرة (دامرا) والتي كانت تأتي بالبريد الأسبوعي من الهند الى البصرة بالإضافة الى ذلك تحتوي الباخرة على محلات للسفر وهي عبارة عن ثلاث درجات أولى وثانية فثالثة ,حيث كان بعض الركاب ينزلون على ظهرها أو مخازنها (العنابير) خلال الرحلة [1].

وظهر لتلك الشركة تجارة أخرى في البصرة وهي تجارة الخيول ونرى عندما كان طريق البصرة الذي اشتهرت أسواقه بالخيل التي كانت تأتي من الحلة والديوانية أو من عشائر بني لام القاطنة على ضفاف نهر دجلة ورغم من الخيول العراقية لم تكن تماثل الخيول النجدية في صادراتها الا أنها كانت مرغوبة أيضا وكانت معظم الشركات الأجنبية الملاحية العاملة في البصرة والهند تشتغل بتجارة الخيل ففي كانون الأول 1891 نقلت الباخرتان (حسينية) التابعة الى الشركة الإيرانية للملاحة والباخرة (كلوة) التابعة الى شركة **كري – مكنزي** بنقل مجموعة من الخيول الى بومباي من ميناء البصرة والتي كانت تجمع من أطراف بغداد وتكريت ولم تكن قيمة مايصدر منها ثابت في كل الأعوام ففي عام 1894 تقلصت صادراتها من البصرة لا لسبب ركود تجارتها وإنما لقلتها في شبة الجزيرة [2].

وبعد الحرب العالمية الأولى ودخول بريطانيا الى البصرة فقد تبدلت الحالة وأدخلت المنسوجات الصوفية والقطنية([3]) منها ويرى في كل يوم خميس كانت تصل الباخرة (وامرا) التابعة الى شركة **كري – مكنزي** وغيرها من البواخر الانكليزية تحمل معها الأقمشة والمواد الكمالية من عطور وبودر وشرائط وغيرها [4].

وفي الحقيقية أن تجار وصيارفة البصرة أدوا دوراً مهماً في حياة البصرة أواخر العهد العثماني([5]) فقد خرجوا الى أوربا وغيرها من الدول وشاهدوا التقدم الصناعي والتجاري والزراعي فعادوا ليبنوا عهداً جديداً لبلدهم ، وعندما أرادت شركة بيت الوكيل الانكليزية (**كري – مكنزي**) أن تجلب معملاً لحزم الصوف وأخر لحزم عرق السوس ولكن الصيارفة أبو الا المساهمة فيها وقد تم لهم ذلك وجلبوا المعملين عام 1897م [6].

هذا ومارست مجموعة من الأسر البصرية النشاط التجاري منذ وقت مبكر عندما بدأت الشركات التجارية والملاحية البريطانية ومنها شركة **كري مكنزي** الاهتمام بالبصرة واعتبرتها مركزا تجاريا عاما في منطقه الخليج العربي وطريقا قصيرا بين أوربا والهند وتطورت بعض تلك الأسر التجارية بفضل نشاطها وتشعب علاقاتها مع الشركات الأجنبية بحيث غدت بيوتا تجارية مرموقة لا في البصرة فحسب وإنما في موانئ متعددة في الخليج العربي بل وفي الهند ومن أشهر البيوتات التجارية التي تعاطت التجارة في البصرة والخليج وامتد نشاطها الى الهند والموانئ الأوربية ومنها بيت الزهير التي كانت تمتلك الأراضي في الزبير واشتغلت في التجارة ولاسيما تجارة التمور وتعاطت

([1]) حامد البازي ، المصدر السابق ، ص59 .

([2]) محمد حسين القهواتي ، المصدر السابق ، ص384 – 385 .

([3]) احمد سوسة , الري والحضارة في وادي الرافدين , ج1 , مطبعة الاديب البغدادية , بغداد , 1968 , ص369.

([4]) حامد البازي ، المصدر السابق ، ص123 .

([5]) عزيز جاسم محمد علي , تطور السياسة الزراعية في العراق , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 1979, ص134.

([6]) المصدر نفسه ، ص142 .

مع الشركات الأجنبية ومنها شركة (**كري . مكنزي**) واشتهر منهم سليمان الزهير وقاسم الزهير الذي أصبح رئيسا لمحكمة التجارة في البصرة في سبعينيات القرن التاسع عشر وكان لهم صلات تجارية واسعة مع الهند ([1]).

المبحث الثاني :

شركة اندرو وير البريطانية :

وهي شركة أجنبية تأسست عام 1905 وكانت أعمالها أولا تتخصص في الملاحة البحرية بين البصرة والعالم الخارجي حيث تنقل تمور البصرة وحبوبها وجلود حيواناتها وصوفها الى الخارج وهناك تصرف بواسطة فروع للشركة ووكلائها [(2)]0

وظفرت الشركة بثقة سكان البلاد وكان لها شهرة عالمية واسعة ولعل ذلك جعلها تحصل على احتكار التمور في العراق فيما بعد فأوجدت له أسواقا في جميع أنحاء العالم [(3)] ,وأصبحت الشركة وكيلة لشركات أجنبية عدة لبيع الأسمنت والآلات وأجهزة صنع الحديد والمضخات وأخيرا منحت حق الاحتكار للتمور فأوجدت للتمر البصري في عهدها الدعاية الكبيرة وللتمر في العراق [(4)].

وبناءً على الفوضى القائمة في أمر تصريف التمور والمضاربات في الأسواق الخارجية وانخفاض الأسعار وتضرر الملاكين والمكبسين المحلين ,فقد ارتأى بيع تمور البصرة عن طريق واحد وفي صفقة واحدة على سبيل الاحتكار, وقد تقدمت شركة **اندرو وير** الانكليزية (Andrew weir co) الى جمعية التمور وكانت أهم شركة تتعاطى تجارة التمور في البصرة ,وبعد المداولة تم الاتفاق على قيام شركة **اندرو وير** باحتكار تمور البصرة لمدة ثلاث سنوات (1939، 1940 ، 1941) على أن تتعد الشركة بشراء التمور التي تصلح للكبس بما يكفي لكبس 1،580 ألف صندوق وبسعر(20) دينار للكاره (2794 كغم) من التمور الحلاوي و(17،5) دينار للكاره من تمور الخضراوي و(14) دينار لكارة التمر الساير أما التمور المكبوسة بالخصاف تركت حرة [(5)].

اثر ذلك تمكنت شركة **اندرو وير** البريطانية التي أصبحت في ذلك الوقت من أهم الشركات الأجنبية المصدرة للتمور والحبوب في البصرة من الحصول على صفقة احتكار التمور وليس من المستغرب أن تحصل شركة بريطانية على ذلك الامتياز او الاحتكار لان كل موارد العراق الاقتصادية وعمليات النقل كانت تحت السيطرة البريطانية استناداً لمعاهدة 1930 فحصلت الشركة على احتكار شبه تام لتصدير التمور بموجب اتفاقية بين جمعية التمور والشركة وقعت في 8/ نيسان / 1939 لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد [(6)].

([1]) محمد حسين القهواتي ، المصدر السابق ، ص292 .293 .

([2]) حامد البازي ، المصدر السابق ، ص 114 .

([3]) لطفي أمين ، دليل البصرة ، ط1، البصرة ، 1954، ص 328 .

([4]) حامد البازي ، المصدر السابق ، ص114 .

([5]) عبد الجبار البكر، نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها، ط4، الدار العربية للموسوعات، بيروت،2013 ، ص 965 .

([6]) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ،(ز/8/3، 311) ، زراعة التمور (1938-1941) و5 ، ص28-30 .

وكانت شركة **اندرو وير** من كبرى الشركات البريطانية المصدرة للتمور والحبوب في البصرة وكانت موضع تزكية دون غيرها فتم التعاقد بينها وبين جمعية التمور [1] .

وفق أسس معينة أهمها أن تتعهد الشركة بان تشتري من المنتجين خلال كل مواسم (1939 ، 1940 ، 1941) كميات محدودة من الحلاوي والخضراوي والساير وبأسعار معينة وان تشتري من هذه الأنواع خلال موسمي (1942، 1943) بنفس الأسعار المقررة مع زيادة كمية كل نوع بمقدار 10% وكذلك أن تتعهد بالمقابل جمعية التمور بان لاتمنح خلال مدة الاتفاق أي رخصة لتصدير الأنواع المذكورة من التمور أذا كان معبأة في صناديق أو كرتون أو سيلوفين الا بموافقة شركة **اندرو وير** تحريرياً[2].

ومنحت الشركة حق استيفاء عمولة قدرها (2،5) دينار عن كل طن من التمور المحتكرة من قبلها والتي تصدر لحساب التجار الى الأسواق الخارجية [3].

أعقب موسمي(1939–1940) ، تضخم مستوى الأسعار العام ، وتزايد الطلب على التمور في الداخل والخارج, كمادة غذائية وكبديل عن السكر الذي تناقص تجهيزه ، فطلبت جمعية التمور العامة من شركة **اندرو وير** أن تعيد النظر في أسعار التمور في ضوء ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة لاستمرار الحرب، فجرت مفاوضات بين جمعية التمور العامة وشركة **اندرو وير**، ويبدو أن الجمعية استفادت من المادة الثامنة من بنود اتفاقية الاحتكار التي نصت على وجوب أخذ الجمعية بنظر الاعتبار، تغير الظروف التجارية وصعوبة الوصول الى الأسواق في حال نشوب حرب في أي منطقة ، ومراعاة الشركة في ذلك عن طريق تخفيض كميات التمور. فاتخذت الجمعية من ذلك وسيلة للتفاوض مع الشركة في رفع الأسعار هي الأخرى نتيجة للظروف الوارد ذكرها ، مما اجبر الشركة على الموافقة لإضافة أربعة دنانير الى سعر الكارة الواحدة [4].

وفي عام 1943 عادت الجمعية وفاتحت الشركة بإعادة النظر في شروط الاحتكار وتم الاتفاق على جعل سعر كارة الحلاوي والخضراوي بمبلغ (50) ديناراً والساير (40) ديناراً كما وافقت شركة **اندرو وير** على شراء جميع تمور البصرة كالديري والزهدي [5].

وفي عام 1944 انتهت اتفاقية احتكار عام 1939 وبسبب ظروف الحرب وعدم تيسر وسائل النقل [6] عادت الجمعية فوقعت في 27حزيران 1944 اتفاقاً جديداً مع شركة **اندرو وير** وتقدمت الشركة بمشروعه وكانت أسسه الرئيسية أن تشتري الشركة جميع محاصيل تمور البصرة للمواسم (1944و1945و1946) بأسعار مماثلة لأسعار اتفاق 1939 المعدل وكذلك أن تشتري الشركة كمية من زهدي الألوية الأخرى لموسم 1944 فقط بسعر يقل عما حدده اتفاق الزهدي لعام 1943 وبالمقابل أن تتعهد الجمعية بان تؤمن تسليم 100 ألف طن من مجموع

([1]) جمعية التمور العراقية : وهي الجمعية التي تشكلت عام 1939 عقب صدور المرسوم رقم (6) لعام 1939 على اثر الفوضى التي حلت بتجارة التمور عام 1938 واحتوى هذا المرسوم على (26) مادة تعينت بموجبها غاية الجمعية وصلاحياتها ومدى سيطرتها على تنفيذ شؤون التمور وتنظيمها وما يتعلق بكبسها وتجارتها وقامت بإجراء صفقات الاحتكار 0 للمزيد ينظر عبد الجبار البكر ، المصدر السابق ، ص965 .

([2]) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة النهضة، مصر، 1949 ، ص552 .

([3]) عبد الجبار البكر ، المصدر السابق ، ص966 .

([4]) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ،(ز/8/3، 311) ، زراعة التمور (1938–1941)، و13 ص30.

([5]) عبد الجبار البكر ، المصدر السابق ، ص966 .

([6]) المصدر نفسه ، ص966 .

تمور العراق خلال موسم 1944 وان تمنع تصدير أي نوع من التمور الى الخارج وان تتعهد الشركة بان تستلم التمور في مواعيد معينة أيضا ([1]).

وقبل انتهاء مدة اتفاقية الاحتكار التي تنتهي في شهر أب 1947 تقدمت شركة اندرو وير بطلب جديد لاحتكار التمور لمدة عشر سنوات وطلبت الشركة بإبقاء أسعار التمور على ماهي عليه لمدة ثلاث سنوات وبعدها يتفق على سعر أخر بينها وبين جمعية التمور وإذا وقع اختلاف بين الطرفين يعرض الخلاف على مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي باعتبار أن التمور من الإثمار المجففه في العالم [(2)].

فتألفت لجنة لدراسة مشروع احتكار التمور بصورة مبدئية وتقديم التوصيات بخصوص الطلبات المقدمة الى وزارة الاقتصاد بخصوصه ، فبعد عرض الاتفاقية على مجلس الوزراء ادخل عليها بعض التعديلات من حيث وجوب سعي الشركة المحتكرة لفتح أسواق جديدة لبيع التمور وان تحافظ على الأسواق الحالية وبعد حصول موافقة مجلس الوزراء عقدت الاتفاقية الجديدة بين جمعية التمور العراقية وشركة **اندرو وير** لشراء حاصل التمور للسنوات الثلاث (1947 –1948 – 1949) بعد الاخذ بالحسبان مصلحة العراق في الأسواق الأجنبية وحاجتها للتمور [(3)].

وقبل انتهاء مدة الاحتكار الحالية سعت كعادتها شركة **اندرو وير** الى طلب تجديد الاحتكار ومن ثم جدد الاحتكار لنفس الشركة لثلاث مواسم أخرى (1950 ، 1951، 1952) واتفق على أن تستورد شركة **اندرو وير** صناديق تكفي لكبس (60) ألف طن وعلى أن لاتقل كمية التمور المكبوسة بالصناديق عن (40) ألف طن سنوياً وان تشتري الشركة كل مايعرض عليها من تمور الزهدي والديري من ناتج تمور البصرة دون أن يتجاوز (11) ألف طن وللشركة حق الاختيار في شراء تمور الخضراوي والساير من لواء المنتفك بأسعار تمور البصرة وحددت الأسعار بان سعر كارة الحلاوي والخضراوي (55) ديناراً وكاره الساير والزهدي والديري والأنواع الأخرى من تمور البصرة عدا الخلال المطبوخ للصنفين البريم والجبجاب بسعر (45) ديناراً [(4)].

غير أن شركة اندرو وير لم تعط أي مجال لشركة أخرى أن تدخل أي سوق من أسواقها التقليدية قبل عام 1952 بناءً على ماورد في اتفاقيات الاحتكار مادة تنص على تلك الحقيقية ، وقد تأثرت أحوال السوق في اتحاد جنوب أفريقيا بأمور تتعلق بالاحتكار بوجه عام , حيث كانت شركة **اندرو وير** هي التي تتحكم في أمر إرسال التمور أو عدم إرسالها من قبل غيرها ، وفي بعض السنوات لم ترسل الشركة ماتحتاج اليه الاتحاد الإفريقي من كميات التمور وتعالت الصيحات لاستيراد التمور الى تلك البلاد ولكن دون جدوى [(5)].

غير أن الشركات التي تتولى تصدير التمور العراقية الى الولايات المتحدة كانت تدفع إتاوة الى شركة اندرو وير المحتكرة حتى عام 1952 مبلغا قدره 10 شلنات عن كل قنطار هند رويت تساوي 112 ليرة وتلك الشركات

([1]) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص557 .

([2]) جريدة الزمان ، بغداد ، 2572 ، 13 آذار 1946 .

([3]) أدورد عبد العظيم عنبر الحميري ، وزارة الاقتصاد العراقية (1939 – 1958) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ,جامعة القادسية ، 2017 ، ص 153 – 154 .

([4])عبد الجبار البكر ، المصدر السابق ، ص967 .

([5]) عبد الوهاب الدباغ ، النخيل والتمور في العراق تحليل جغرافي لزراعة النخيل وانتاج التمور وصناعتها وتجارتها ، مطبعة الأمة ، بغداد ، 1956 ، ص241 .

هي هلي افوان والشركة الإفريقية المتحدة وشركة حوويش وشركة البصرة التجارية وشركة اجروفروست وفوتر **واندرو وير** نفسها [1].

وكانت بريطانيا هي التي تستورد أنواع الحلاوي والخضراوي والساير والمكبوس بالصناديق والسيلوفين أيضا ولهذا السوق قابليات كبيرة في استهلاك التمور بكميات وافرة إذ بلغت الكميات التي استوردتها في أحدى السنين الماضية 4200 طن من العراق وكانت شركة **اندرو وير** في سنه 1953 محتكرة لهذا السوق من شركة تجارة التمور العراقية وقبلها من جمعية التمور ونظرا لتدهور السوق المذكورة وقلة الطلب فيها بسبب التمور القديمة التي خزنتها شركة **اندرو وير** فيها قامت بتصريفها بأسعار مخفضة جدا بغية التخلص منها بأي سعر كان فقد انخفض الطلب عليها وفي سنه 1954 .1955 لم تتفق شركة تجارة التمور العراقية مع شركة **اندرو وير** على بيع الكميات في هذا السوق واضطرت الشركة العراقية للاتفاق مع جماعه مؤلفة من ثلاث شركات أجنبية[2].

وجرت مفاوضات بين شركة **اندرو وير** (محتكرة أسواق تمور البصرة منذ عام 1952) وبين شركة التمور العراقية المحدودة (محتكرة تمور البصرة عام 1958) حول سوق المملكة المتحدة البريطانية وأن أهم مشكلة تعترض تصريف التمور العراقية في سوق بريطانيا هي بقاء كميات كبيرة من المواد السابقة لدى شركة **اندرو وير** في انكلترا ويفتقدون أيجاد وسيلة للتخلص من هذه التمور ليتسنى تصريف التمور الجديدة بكميات وأسعار مناسبة [3].

كانت شركة **اندرو وير** قبل عام 1952 ضلت مستوردة التمور الوحيدة الى كندا وان وجود بائع واحد للتمور العراقية في كندا كان سببا لحد ما لمكافحة التمور الإيرانية ويسهل على المشتري تشخيص التمور العراقية لارتباطها بشركة **اندرو وير** ويصب ذلك العمل بصالح الشركة بان يكون لها مستورد واحد في كندا وان شركة **اندرو وير** مستعدة لان تستمر في ترويج وتصريف التمور في كندا [4].

والجدير بالإشارة أن شركة **اندرو وير** كانت تحتكر ذلك السوق الى 1953 اعتبرت بموجبه أن جنوبي افريقيا من الأسواق التي استثنيت من تصدير المحسنة الكيس اليها لذلك كان يستحيل عرض تمور أي محل أخر فيها عدا تمور شركة **اندرو وير** وبناءا على توصيات شركة اندرو وير الى شركة تجارة التمور العراقية المحدودة بالإضافة بأنه على الأكثر تسود تلك السوق نفس الحالة التي تسود في سوق نيوزلندة وللمستوردين بعض الحرية في اختيارهم الاستفادة بمالهم من العملة الأجنبية وفي ذلك السوق تتعاطى شركة **اندرو وير** مع المستوردين الفعليين أما مباشرة أو بواسطة بيوتاتهم التجارية في لندن ويسمح لهم قطع قدره 3% [5].

وبعد محاولات عقيمة لمعالجة مشكلة صادرات التمور للمدة (1932 و1935 .1936) أسست الحكومة العراقية جمعية التمور في 1939 , وهي تختلف عن الجمعيات السابقة ,لأنها تمثل اتحاد منتجي التمور باستثناء تجارة التصدير, وأنها تحت رعاية الحكومة, ومهمتها الرئيسة تثبيت الأسعار للمنتجين الا أنها خولت صلاحية السيطرة على تجارة التمور , وكبسها , وعندما أصبحت السيطرة على التمور ,وذلك بعقد اتفاق تحول

([1])المصدر نفسه ص252 .

([2]) المصدر نفسه ، ص253 .

([3]) المصدر نفسه ، ص257 .

([4]) عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ، ص269 .

([5]) المصدر نفسه ، ص 269 .270 .

الأسعار والكميات بين جمعية التمور نيابة عن المنتجين والشركات الأجنبية التي تتعاطى تجارة التصدير من حيث النتيجة وخلاصة الاتفاقات بين الجمعية وشركة **اندرو وير** البريطانية التي بقيت نافذة للمدة(1939 -1952) هي تعهد الشركة بان تشتري من المنتجين خلال كل من مواسم 1939 -1940 ـ 1941 15200 طن من الحلاوي بسعر 7،2 دنانير للطن و6500 طن من الخضراوي بسعر 6،3 دنانير للطن 26700 طن من الساير 5،0 دنانير للطن مقابل امتناع الجمعية عن منح أي جازة لتصدير الأنواع المذكورة من التمور أذا كانت معبأة الا بموافقة الشركة تمريرا ثم ادخل الزهدي ضمن الاتفاق في عام 1944 ,وبذلك أصبحت شركة **اندرو وير** محتكرة لتصدير تمور العراق الأمر الذي جعلها تجني الأرباح الناتجة عن تضخم الطلب على التمور بينما حجبت فائدة ارتفاع الأسعار عن المنتجين وأضاعت على الحكومة موارد مهمة من رسوم الصادر بدون مبرر , مما زاد في سلطات شركة الاحتكار وقد جرت بعض التعديلات على أسعار التمور في عام 1946 ـ 1950 الا أن شركة **اندرو وير** بقيت محتكرة لصادرات التمور حتى موسم 1952–1953 [1].

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها اشتد الاتجاه نحو التركيز في تجارة التصدير بحيث أصبحت شركة أجنبية واحدة وهي شركة **اندرو وير** تحتكر تجارة التمور والشعير اكبر صادرات العراق بإنشاء النفط الخام ويظهر أن هذه الشركة الأجنبية المحتكرة لتصدير التمور والشعير قد باعت ما قيمته 786،393 دينارا وحققت أرباحا مجموعة 397،423 دينارا أي انه نسبه الربح الى المبيعات بلغت حوالي 50% خلال العام المنتهية في 31ايار1946 , كما أنها زادت في قيمة مبيعاتها الى 1،011،321 دينارا وزادت في مبلغ أرباحها الى 649،905 دنانير أي أن نسبة مردود ربحها الى مبيعاتها بلغت 62،7% خلال العام المنتهية 31ايار1947 ويتضح مما تقدم أن تناقص عدد المصدرين الكبار وهيمنة الشركات البريطانية على معظم تجارة التصدير جاء متزايد بنسبة الإرباح الى المبيعات تزايدا ملحوظا من حوالي 8% قبل الحرب العالمية الثانية وهذه النسبة للأرباح تزداد ارتفاعا أذا ماقيمت برأسمال الشركات الأجنبية بالنفط لضالته من جهة وبالنظر لانشغالها بودائع الجمهور العراقي عن طريق حصولها على التسهيلات المصرفية من البنوك العاملة في البلاد من جهة أخرى [2].

على الرغم من حاجة البلاد الواضحة لسياسة تصدير تعمل على زيادة كمياته وتحسين أسعاره وفك احتكاره الأجنبي بتصريفه أو تأمينه فكادت تكون البلاد تخلو من أي جوانب ايجابية لسياسة التصدير خلال الحقبة موضوعه البحث لولا عبء الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 -1933 ولولا حفظ الوعي الوطني المتعاظم ضد الاحتكارات الاستعمارية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت تجارة التصدير تعاني من رسوم داخلية ورسوم عالمية نسبيا حتى عام 1930 حيث ألغت رسوم التصدير كل من الحنطة والشعير والرز عام 1931 وخفض رسم تصدير التمور الى ثلثها عام 1932 [3].

بعد حصول شركة تجارة التمور العراقية المحدودة على اتفاقية احتكار تمور البصرة عام 1953 اتفقت مع شركة **اندرو واير** البريطانية لتولي بيع(44) ألف طن من التمور العراقية في بعض الأسواق العالمية ومن ضمنها بريطانيا، إلا أن ذلك الاتفاق لم يجدد عام 1954 لعدم اتفاق الطرفين فتمكنت الشركة العراقية من الاتفاق

([1]) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص142 ،143 .

([2]) المصدر نفسه ، ص 153 .

([3]) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص153 .

مع مجموعة مؤلفة من ثلاث شركات بريطانية لبيع سبعة ألاف طن من التمور العراقية في الأسواق البريطانية والأوربية [1].

ومن هنا تبين بان بداية احتكار التمور في العراق كان عام 1939 من قبل شركة أجنبية **اندرو وير** لشراء وبيع تمور البصرة لمدة خمس سنوات انتهت بانتهاء موسم 1943 والمرحلة الثانية لمدة ثلاث سنوات (1944- 1945- 1949) والمرحلة الثالثة لمدة ثلاث سنوات أخرى (1947 - 1948 - 1949) والمرحلة الرابعة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من موسم (1950- 1951 -1952) وانتهى الاحتكار للتمور العراقية في (14آب 1952) وبذلك انتهت سطوة الشركة على تجارة التمور في العراق [2].

المبحث الثالث :

الدور الاقتصادي والسياسي للشركات البريطانية :

يرتبط تاريخ الملاحة في الخليج العربي وجنوب العراق على وجه الخصوص بأهداف بريطانيا التجارية والاقتصادية والسياسية في تلك المنطقة وقد بدأت بريطانيا بالتجارة بصورة منظمة فيها بعد أن حصل ويليام هاربون في عام 1579 على أذن بالتجارة مع الدولة العثمانية وبعد عشرين عام قام بتأسيس شركة لنقل البضائع بين الهند والإمارات وبلاد نجد وبلاد الرافدين التي كانت تسمى البلاد العربية وبعد حصوله على موافقة من الباب العالي في 31 كانون الأول 1600 على تأسيس شركة تجارية سميت باسم شركة الهند الشرقية ذائعة الصيت ، وتطورت وتوسعت تلك الشركة في تجارتها وشملت معظم مشيخات الخليج وايران عام 1858 وكانت أول محاولة للتجارة مع البصرة كانت عام 1639 حينما حصلت الشركة على نقل البضائع البريطانية على أذن بإنزال تجارتها في ميناء البصرة وفي عام 1644 أصبحت البصرة من أهم المراكز التجارية البريطانية في الخليج العربي وفي عام 1764 حصلت بريطانيا على امتياز جديد من الباب العالي على تأسيس مركز دبلوماسي تجاري لها في البصرة باسم وكيل ما عزز نفوذ الشركة الاقتصادي والتجاري كما مهد السبيل لنفوذ بريطانيا السياسي في المنطقة [3].

حاول الانكليز منذ أن وطأت أقدامهم ارض العراق أن يجمعوا حولهم طبقة من المنتفعين وقد وجدوا ضالتهم في بعض التجار والمتعهدين الذين انبهروا بإنفاقهم الواسع في مشاريع الجيش ومد الطرق والمعابر وسكك الحديد فزادوا من توثيق علاقتهم حتى استطاعوا أن يجنوا اربحا واسعة وكان التركيز في يد الفئات الطفيلية والمنتفعة الأثر الكبير في مختلف الفعاليات التجارية داخل السوق العراقية ودسها بالانحطاط والتدهور [4].

ومن الناحية الاقتصادية وضع ازدياد الإنتاج المحلي لسد حاجة التصدير المتصاعدة الا ان النشاط الأجنبي التجاري والاستثماري أضرار سلبية أذا أشار (كاتلوف)الى ذلك أدى التغلغل الاستعماري الى أعاقة التطور

([1]) جعفر الخليلي، التمور قديماً وحديثاً بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من أول نشأتها الى أخر مراحل استهلاكها، مطبعة المعارف، بغداد، 1956 ، ص176 .

([2])عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ،ص301 .

([3]) فؤاد قزانجي ، المصدر السابق ، ص43 .

([4]) اسماعيل نوري مسير الربيعي ،تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ،1921-1932، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد ،1989،ص43 .

الاقتصادي بسبب سياسة النهب الامبريالية غير المتكافئة بين العراق وانكلترا كما أدى الى استيراد البضائع الصناعية الى عرقلة تطور الصناعة المحلية وضاعف دخول العراق النظام الاقتصادي العالمي من بؤس جماهير الفلاحين كما أدى الى زيادة الإقبال على المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية الى زيادة ضغط الإقطاعيين على نظام الاستغلال الفلاحي الصغير لأراضي القبيلة في جميع أنحاء البلاد وأصبح الاقتصاد الوطني بحاجة الإنتاج الزراعي خاضعا لرأس المال الأجنبي الذي كان يقرر أسعار الشراء للتمور والحنطة والرز والشعير وغيرها من المحاصيل الزراعية [1].

ونتيجة للجهود البريطانية في داخل البصرة وخارجها زاد الشحن البحري للمدينة بصورة ملحوظة وفي مطلع القرن العشرين ضاعفت البريطانيون نشاطهم التجاري عند البصرة بعد مواجهة الضغط التجاري الروسي والألماني في الأسواق ولكي يلاءم هذا النشاط الزيادة التي يشير اليها التقرير القنصلي البريطاني للبصرة عام 1903 إذ يذكر أن لبريطانيا 43% من مجموع الواردات واستمرت تلك الزيادة للواردات البريطانية خلال العشر سنوات التالية مابين 1904 -1914 بالإضافة الى ماتقدم من دلائل على تزايد المصالح التجارية البريطانية في المدينة غير أن تلك الإحصائيات تمثل فقط الشحن البحري الخارجي وذلك لأن البريطانيين حرصوا على دعم هذا الشحن بتوزيع داخلي يتجاوز المدينة الى بغداد وغيرها وهنا أيضا استطاعوا الحصول على ما يثبته الاحتكار منذ فترة مبكرة [2].

يتضح أن النصيب الوافر لبريطانيا في هذا الميدان أما بالنسبة الى الشحن فتلاحظ كون البصرة ميناء عند رأس الخليج العربي جعل الشحن التجاري أهمية خاصة في ميدان نشاطها الاقتصادي وهذا أيضا كان لبريطانيا متمثلة بشركاتها منها **كري – مكنزي واندرو وير** وغيرها من الشركات قصب السبق الأمر الذي زاد من قيمة المدينة بالنسبة لها ولذا فقد حرصت على أن يكون لها السيطرة على الشحن بنوعيه الخارجي والداخلي من والى هذه المدينة و إذ كان الشحن الخارجي قضية قديمة ترجح الى مبدأ العلاقات التجارية البريطانية ـ البصرية فأنه استمر بالتصاعد بشكل دائم رغم ما بدأ يواجه منافسة روسية والمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت بالتعاظم ولكنه ظل المعيار بالنسبة للتفوق التجاري البريطاني ونلاحظ أن البريطانيين ثابروا على تأسيس شركات تجارية داخلية تعتمد عمليات الشحن البحري فراحت تنقل البضائع المختلفة الى المسافرين من والى البصرة ولندن [3].

أما الجوانب الايجابية كتحريك للسوق وتشغيل الأيدي العاملة الا أن الواقع كون هذه الجوانب الايجابية لم تكن هي المبتغاة أصلا. يضاف الى أن هذا الارتباط الاقتصادي بين بريطانيا والبصرة خاصة والعراق عامة اوجد مصالح تعطي مبررا لمشروع احتلالها فيما بعد وتمهد لها وهو ماحصل بالبصرة فعلا علما بان المصالح البريطانية كانت وليدة للجوانب الاقتصادية [4].

([1])حميد احمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني (1914 .1921) ، منشورات جامعة البصرة ، مطبعة الإرشاد ، بغداد 1979 ، ص 55.56 .

([2]) المصدر نفسه ، ص51.52 .

([3])حميد احمد حمدان ، المصدر السابق ، ص51 .

([4])المصدر نفسه ، ص56 .57 .

ومن العوائل العراقية التي كانت لها صلات مع شركات أجنبية ووكلاء لهم عائلة عبد الهادي ومحمد علي الجلبي كان هؤلاء أصحاب مطحنة للدقيق وأملاك مدينيه من المضاربين بالأراضي وتجار الحبوب ووكلاء سابقون لشركة **اندرو وير** [1].

وان محاولة بريطانيا للسيطرة على الاقتصاد العراقي والتغلغل في مفاصله بدقه رافقها الأسلوب التقليدي المتمثل بالضغط على مواطن الضعف فقد أشار المعتمد السامي البريطاني بصراحة الى أهمية مشروع اصفر بالنسبة الى بريطانيا وحجم الأموال البريطانية المستخدمة فيه لكن لايغفل ضرورة موافقة على ربطه بمصالح العراق الا إبعادا اقتصاديه وسياسية واستغلت بريطانيا بعض الوجوه المتنفذه فجعلت منهم سماسرة ووكلاء لشركاتها وتسخيرهم لتنفيذ خططها ومراميها في العراق [2].

على الرغم من أن للبصرة موقفا إستراتيجيا مهما كبوابة شمالية مهيمنة على الخليج العربي الا أنها بالإضافة الى ذلك تشترك في جانب من أهميتها الإستراتيجية مع العراق ككل في كونه سبيلا بريا مهما على طريق الهند. ولذلك أكد مجلس مدراء الشركة الهندية الشرقية البريطانية منذ سنه 1760 م اهتمامه بالطريق البري الذي يربط الهند عبر البصرة بأوربا. معتبرا العناية به أول واجب للمقيم البريطاني في البصرة. وفي هذا المسار نشط البريطانيون للحصول على أعوان محليين فقدموا مثلا في سنه 1874 هدية الى ثويني شيخ المنتفك كي يوفر السلامة للطريق البري من أوربا الى الهند عبر البصرة وزاد الاهتمام البريطاني للبصرة بالموقع الإستراتيجي بصورة خاصة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر وعبر اللورد كلير بقوله ((انه يرى أن مصالح الهند في البصرة أعمق من أن تكون تجارية فقط)) [3].

واتسعت حركة الاستعمار البريطاني من خلال حجم التجارة مع البصرة واخذ هذا التفوق البريطاني في البصرة يتضح رويداً رويدا سواء كان من الناحية التجارية أو البحرية [4].

واستمرت البصرة تكبر في أهميتها الإستراتيجية لبريطانيا مع تنامي مصالح الأخيرة في المنطقة ولذا قامت بريطانيا في عام 1868 بربطها بمكتب بريد وبخط التلغراف الهندي الأوربي حيث أنشأت عند الفاو محطة له واهتمت كثيرا بحمايتها لكونها تشكل نقطة ارتباط بالخط بين الهند وبغداد وأوربا كما أن البعض من العاملين بها من البريطانيين مارسوا الى جانب عملهم التلغرافي أعمالا أخرى لحماية المصالح البريطانية كالتجسس على المواقع العثمانية كما قام محاسب المحطة سنه 1890 برسم تخطيطي لقلعة الفاو العسكرية وازدادت الأهمية الإستراتيجية للبصرة خطورة بالنسبة لبريطانيا في مطلع القرن العشرين وذلك لاكتشاف حقول النفط في عربستان تلك الحقول التي كانت ضرورة حمايتها من جملة الأسباب التي دفعت بريطانيا لاحتلال البصرة ([5]).

وازداد النشاط التجاري البريطاني مع البصرة بصورة ملحوظة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ويمكن تقدير الأهمية الاقتصادية المتزايدة للتجارة البريطانية مع المدينة من خلال استعراض شامل لقضايا

([1]) حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ت: عفيف الرزاز ، منشورات فرهاد ، طهران ،2005 ، ص314 .

([2]) اسماعيل نوري مسير الربيعي ، المصدر السابق ، ص65 .

([3])حميد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص57 .

([4])عبد العزيز سليمان نوار ، المصالح البريطانية في انهار العراق (1600 .1914) ، مكتب الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1968 ، ص12 .

([5])حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق، ص61 .

الواردات والصادرات البريطانية من والى البصرة فمن ملاحظة قيمة الواردات عامة يتضح حجم هذه الواردات والتي تشكل رقما عاليا خاصة لأنها تتعلق ببضاعة منفردة أما بالنسبة الى الصادرات من البصرة والتي كانت التمر بشكل القسم الأعظم منها فأنه غالبا ماكانت تقوم بتصديره شركات بريطانيه أو هندية أو متاجرة مع هذين القطرين مثل شركة **كري مكنزي واندرو وير** وغيرها من الشركات الأجنبية الأخرى [1].

وكانت شركات الملاحة وشركات النقل البريطانية تعد مظهرا من مظاهر النفوذ البريطاني في العراق , مما ساعد تعزيز مركزهم السياسي والاقتصادي , ومما وسع هذا النفوذ هو وجود بعض (المراكب) المسلحة التي كانت شكلا من أشكال ممارسة القوة في الخليج العربي وشط العرب على وجه الخصوص [2].

ويجب أن لا يفهم أن نشاط شركة لنج وشركة **كري – مكنزي وشركة اندرو واير** بالبصرة وغيرها من الشركات البريطانية المشار اليها كان عملا تجاريا صرفا. بل أن وجودها كان يمثل انسيابيا استعماريا بدأ منذ سنه 1635 وقد كان هذا التوغل التجاري أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذلك لان رجالات هذه الشركات لم يقتصر عملهم في الحقيقة على الجانب التجاري فقط بل سرعان ما تدخلوا بين السكان وراحوا يهيئون الأفكار لتقبل وجودهم بل وتفضيله واوجدوا لهم عبر مسيرة السنين جماعات محلية مستفيدة لاسيما بين الطبقات الإقطاعية من الشيوخ والملاكين خاصة وان المجتمع البصري آنذاك كان مجتمعا ينقصه الإدراك السياسي الواعي وتشده العلاقات الاقتصادية والعشائرية [3].

الخاتمة

من خلال متابعة احداث البحث الموسوم (الشركات الأجنبية العاملة في العراق **كري – مكنزي واندرو وير** أنموذجا) توصل الباحث الى مجموعة من النقاط عدة نتائجاً للبحث وخلص منها الباحث الى أنها نتائج وتوصيات جديدة في موضوع الدراسة وهي كما يلي :

1- أدى ازدياد الشركات العاملة في العراق ومنها **كري مكنزي واندرو وير** الى ازدياد أعمالها وسيطرتها على اقتصاد البلد واصبحت الفائدة الاقتصادية محدودة جداً.

2-تحكم الشركات البريطانية (**مكنزي واندرو وير**) والوكلاء العاملين لتلك الشركات في أسعار التمور دون منافسة التجار المحليين.

3-كان للشركات الأجنبية ومنها **كري مكنزي واندرو وير** العاملة في العراق دور مباشر في تطوير تجارة التمور, اذ أخذت تلك الشركات على عاتقها تصدير اغلب التمور العراقية الى الخارج وأسهمت في تعزيز وجود التمور العراقية في أنحاء العالم ووصوله الى أماكن بعيدة وإيجاد أسواق دائمة له.

4-كان للدور البريطاني في سياسة العراق دور مهم معززاً ذلك الدور وتأكيده من خلال ربط الاقتصاد المتمثل بسيطرتها على مقدرات البلد من خلال الاحتكار المتمثلة باندرو وير وغيرها من الشركات الأخرى معززتاً نفوذها في العراق.

([1])حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص50 .

([2]) فؤاد قزانجي ، المصدر السابق ، ص61 .

([3]) حميد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص55 .

5-على الرغم من انه مدة الاحتكار لشركة **اندرو وير** لتجارة التمور دامت زهاء أربعة عشر عام يمكن عدها تجربة ناجحة على الرغم من وجود بعض العراقيل والأخطاء التي أصابتها منها سعي الشركة المحتكرة للحصول على الربح بأي وسيلة وان كانت على حساب المورد الاقتصادي.

6-أن شركة اندرو وير أصبحت محتكرة لتصدير التمور في العراق جعلها تجني الإرباح الناجمة عن تضخم الطلب على التمور بينما حجبت فائدة ذلك عن المنتجين.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الوثائق غير المنشورة

1- د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ،(ز/8/3، 311) ، زراعة التمور (1938-1941) و5 .

2- د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ،(ز/8/3، 311) ، زراعة التمور (1938-1941)، و13 .

ثانيا : الوثائق المنشورة

1- فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية (1905-1930) ، ط1، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1989 .

ثالثا : الرسائل والاطاريح العلمية غير المنشورة

1- أدورد عبد العظيم عنبر الحميري ، وزارة الاقتصاد العراقية (1939 – 1958) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية , جامعة القادسية ، 2017 .

2- اسماعيل نوري مسير الربيعي ،تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ،1921.1932، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد ،1989 .

3- عمار شهيناز , انعكاسات الانتداب البريطاني على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1920-1958 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة محمد خضير , الجزائر , 2018 – 2019.

4- عزيز جاسم محمد علي , تطور السياسة الزراعية في العراق , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 1979.

رابعا : الكتب العربية والمعربة

1- ثورة نصيف جاسم ، تجارة العراق في العهد العثماني (1850 – 1913) ، دراسة تاريخية ، جعفر العصامي للطباعة ، بغداد ، 2015 .

2- احمد سوسة , الري والحضارة في وادي الرافدين , ج1 , مطبعة الاديب البغدادية , بغداد , 1968 .

3- جعفر الخليلي، التمور قديماً وحديثاً بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من أول نشأتها الى أخر مراحل استهلاكها، مطبعة المعارف، بغداد، 1956.

4- حامد البازي، البصرة في الفترة المظلمة، دار منشورات بصري, بغداد, 1969 .

5- حسين محمد حسين القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، مطبعة الرشاد، بغداد، 1980.

6- حميد احمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني (1914 .1921) ، منشورات جامعة البصرة ، مطبعة الإرشاد ، بغداد 1979 .

7- حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، تر: عفيف الرزاز ، منشورات فرهاد ، طهران ،2005 .
8- عبد الجبار البكر، نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها، ط4، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2013 .
9- عبد العزيز سليمان نوار ، المصالح البريطانية في انهار العراق (1600 .1914) ، مكتب الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1968 .
10- عبد الوهاب الدباغ، النخيل والتمور في العراق تحليل جغرافي لزراعة النخيل وانتاج التمور وصناعتها وتجارتها ، مطبعة الأمة ، بغداد ، .1956
11- لطفي أمين ، دليل البصرة ، ط1، البصرة ، 1954.
12- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق1864-1958، ج1، المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، 1965 .
13- مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة النهضة، مصر، 1949.

خامسا : الصحف والجرائد

1- جريدة الزمان ، بغداد ، 2572 ، 13 آذار 1946
2- صحيفة الوسط ، البحرين ،العدد 5072 ، الثلاثاء 26 يوليو 2016 م

سادسا : شبكة المعلومات

1- منتدى قبيلة بلي WWW.bluwe.com
2- منتديات واتا الحضارية WWW.Wata.cc

List of sources and references

First, the unpublished documents

1- DKW, Royal Court Files, File No. (G/3/8, 311), Date Cultivation (1938-1941) and 5.
2- DKW, Royal Court Files, File No. (G/3/8, 311), Date Cultivation (1938-1941), 13.

Second, the published documents

1- Fouad Qazanji, Iraq in British Documents (1905-1930), 1st Edition, Dar Al-Mamoun for Translation and Publishing, Baghdad, 1989.

Third: unpublished scientific theses and theses

1- Edward Abdul-Azim Anbar Al-Hamiri, Iraqi Ministry of Economy (1939 - 1958), a master's thesis (unpublished), College of Education, University of Al-Qadisiyah, 2017.
2- Ismail Nouri Masir Al-Rubaie, Economic History of Iraq in the Era of the British Mandate, 1921-1932, Master's Thesis (unpublished) College of Education (Ibn Rushd) University of Baghdad, 1989.
3- Ammar Shahinaz, The Repercussions of the British Mandate on the Economic and Social Conditions in Iraq 1920-1958, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Education for Human Sciences, University of Mohamed Khedir, Algeria, 2018-2019.

4- Aziz Jassim Muhammad Ali, The Development of Agricultural Policy in Iraq, Master's Thesis (unpublished), College of Administration and Economics, University of Baghdad, 1979.

Fourth: Arabic and Arabized books

1- Nassif Jassem's Revolution, Iraq's Trade in the Ottoman Era (1850-1913), a historical study, Jaafar Al-Asami for printing, Baghdad, 2015.
2- Ahmed Sousa, Irrigation and Civilization in Mesopotamia, Part 1, Al-Adeeb Al-Baghdadi Press, Baghdad, 1968.
3- Jaafar Al-Khalili, Dates, Old and New, A comprehensive study of date palms and Iraqi dates from their inception to the last stages of their consumption, Al-Maaref Press, Baghdad, 1956.
4- Hamid Al-Bazi, Basra in the Dark Period, Basri Publications House, Baghdad, 1969.
5- Hussain Muhammad Husayn Al-Qahwati, The Commercial Role of Basra in the Arabian Gulf 1869-1914, Al-Rashad Press, Baghdad, 1980.
6- Hamid Ahmad Hamdan Al-Tamimi, Basra during the British Occupation Era (1914-1921), Basra University Publications, Al-Irshad Press, Baghdad 1979.
7- Hanna Batatu, Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic, see: Afif Al-Razzaz, Farhad Publications, Tehran, 2005.
8- Abdul-Jabbar Al-Bakr, The date palm: its past, its present, and the new in its cultivation, industry and trade, 4th edition, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 2013.
9- Abdul Aziz Suleiman Nawar, British Interests in the Rivers of Iraq (1600-1914), Anglo-Egyptian Office, Cairo, 1968.
10- Abdul-Wahhab Al-Dabbagh, Palms and Dates in Iraq, A Geographical Analysis of Palm Cultivation and Date Production, Industry and Trade, Ummah Press, Baghdad, 1956.
11- Lutfi Amin, Guide to Basra, 1st Edition, Basra, 1954.
12- Muhammad Salman Hassan, Economic Development in Iraq 1864-1958, Part 1, Al-Asriya Library for Printing, Beirut, 1965.
13- Muzaffar Hussein Jamil, Iraq's Trade Policy, Al-Nahda Press, Egypt, 1949.

Fifth: Newspapers and newspapers

1- Al-Zaman Newspaper, Baghdad, 2572, March 13, 1946
2- Al-Wasat Newspaper, Bahrain, Issue 5072, Tuesday, July 26, 2016 AD

Sixth: the information network

1- Bli Tribe Forum: www.bluwe.com
2- Wata Civilization Forums WWW.Wata.cc